العمالةالاجنبية وأثرها على سوق العمل

Foreign labor and its impact on the labor market

م.د مريم عبدعلي حمدان

الجامعة المستنصرية /العراق

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

العربية والدولية

Dr.marym abd ali

Al-Mustansiriyah University Iraq

Al-Mustansiriyah Center for Arab and International Studies

Marym.abd.ali@uomustansiriah.ed

الملخص :

في السنوات الأخيرة تضاعف عدد العمال الاجانب الوافدين من الخارج، وزاد اعتماد الدول عليهم، وشكلت العمالة الوافدة غالبية القوى العاملة من القطاع الخاص، وبالتالي فأن الاعتماد على القوى العاملة الوافدة سيستمر ويزيد في المستقبل القريب، وستحتاج الدول التي تفتقر إلى العمال المحليين المؤهلين مهنيا وفنيا إلى توظيف عدد كبير من العمال الاجانب لدعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . تؤثر العمالة الاجنبية على استراتيجيات إدارة الموارد البشرية وسوق العمل وغالباً ما يكون العمال الوافدين من ذوي الامكانيات أو خبراء في مجالهم يتم ارسالهم إلى مهام رفيعة المستوى تتطلب التكييف الناجح مع متطلبات سوق العمل مما يصبح ضرورة في تطوير الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية، معتمدة على خبرتهم الدولية ومهاراتهم الفنية والتجارية, ولكن في العراق يتم اعتماد البعض منهم من اجل توفير العمالة الرخيصة رغم قلة خبراتهم ونقص تعليمهم ومهاراتهم الشخصية. حددت دراسة البحث التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول في سوق العمل في ضل تواجد العمالة الأجنبية من منظور إدارة الموارد البشرية وتحديات تواجد العمالة والعلاجات التي تتخذها الدول للتغلب على هذه التحديات .

الكلمات المفتاحية : العمالة الجنبية، سوق العمل , التحديات, الاقتصاد المحلي.

Abstract :

In recent years, the number of foreign workers has doubled, and countries' dependence on them has increased, and foreign workers have formed the majority of the private sector workforce. Therefore, reliance on foreign workers will continue and increase in the near future, and countries that lack professionally and technically qualified local workers will need to employ a large number of foreign workers to support economic and social development plans. Foreign workers affect human resource management strategies and the labor market. Foreign workers are often capable or experts in their field who are sent to high-level tasks that require successful adaptation to the requirements of the labor market, which becomes necessary in developing highly efficient human resources, based on their international experience and technical and commercial skills. However, in Iraq, some of them are relied upon to provide cheap labor despite their lack of experience, education and personal skills. The research study identified the challenges facing the economies of countries in light of the presence of foreign workers from the perspective of human resource management and labor market challenges and the treatments taken by countries to overcome these challenges.

.Keywords: Foreign workers, labor market, challenges, local economy

أهمية البحث / ركزت اهمية البحث على العمالة الاجنبية وتأثيرها على المواطنين الاصليين والاقتصاد المحلي وسوق العمل من خلال ربطها بالاختلافات بين خصائص العمال والمواطنين مثل العمر والتعليم والتنافس الوظيفي والأجور، وبشكل عام تؤكد النتائج على أن صدمات سوق

العمل توثر على العمال والسكان الأصليين من خلال ربطها بالإنتاجية الملحوظة لكل من العمال واصحاب العمل ما يؤدي الى توليد فجوة أجور ايجابية للعمال مقابل تزايد البطالة للسكان الأصليين.

هدف البحث / يلقي هذا البحث الضوء على دور العمالة الأجنبية في سوق العمل من خلال تحديد الاثار السلبية والايجابية للعمالة وتحديد نسبة الارباح والأجور والتوظيف ومدى تأثيرها على سوق العمل ، نتيجة تسارع نمو الاجور مقارنة بالسكان الاصليين، وهذه الفجوات مدفوعة بظروف سوق العمل وليس سلوك العمالة .

اشكالية البحث / تنظر اشكالية البحث فيما إذا كان من الممكن تفسير فجوة توظيف العمالة الاجنبية واثارها السلبية والايجابية على سوق العمل وتركز على الفجوة السلبية بين العمال والسكان الاصليين الناجمة عن التمييز في سوق العمل وتعالج هذه النقطة بشكل غير مباشر من خلال مقارنة حجم فجوات الاجور والتوظيف في اسواق العمل .

منهجية البحث / اعتمد البحث على المنهج التحليلي القائم على استقراء تأثير العمالة على الواقع الاقتصاد العالمي والمحلي في محاولة لاكتشاف العلاقة بين متغيرات سوق العمل والعمالة للوصول الى قوانين تحكم العلاقة بينها .

المقدمة :-

أن العمالة الاجنبية تؤثر على تنمية رأس المال البشري، وهي ذات أهمية قصوى لتمكين وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحديد معايير العمل المؤثرة في التنمية الاقتصادية ونمو السوق التي يمكن أن تؤدي الى مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تؤثر على عمليات صنع القرار وأولويات المستثمرين عند اختيار البلدان المستهدفة ، وفي هذا السياق يمكن أن تحدد أهمية الموضوع في ضوء المعايير التي يضعها المستثمرون في مختلف قطاعات الصناعة والخدمات الاجتماعية في توظيف الايادي العاملة الخارجية وقياسها مع حجم ونمو الاسواق المحلية والبيئة الاقتصادية وقياس المشاكل التي تواجهها ، من خلال الجمع ما بين المزايا الايجابية والسلبية للعمالة وقياس مدى تأثيرها على الواقع الاقتصادي وربطها بعلاجات

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

واجراءات معيارية على المستويين المحلي والدولي لتعزيز التآزر الايجابي بين الاستثمار والعمالة في كل من البلدان المضيفة والبلدان الاصلية ودور الجهات الدولية والسياسية والاقتصادية الفاعلة , إن العمالة الأجنبية وتأثيرها على أسواق العمل يشملان تفاعلاً معقداً بين الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تشكلها العولمة واتجاهات الهجرة بسبب الاعتماد المتزايد للعديد من الاقتصادات على العمال الأجانب لسد النقص في العمالة ودفع النمو، وخاصة في قطاعات مثل الرعاية الصحية والتكنولوجيا والبناء , إن تطور حقوق العمل وسياسات الهجرة أمر بالغ الأهمية لفهم كيف تشكل العمالة الأجنبية أثرا على الاقتصادات المحلية وحقوق العمال، مما يجعلها قضية بارزة في الاقتصاد الدولي., قسم البحث الى مقدمة وثلاث محاور وخاتمة فيها ابرز النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة , تناولت في المحور الأول (العمالة الأجنبية والهجرة الدولية)، أما المحور الثاني سلط الضوء على (حركة العمالة الأجنبية وسوق العمل التأثيرات الايجابية والسلبية) اما المحور الثالث والاخير ركز على (العمالة الاجنبية في العراق واثرها على سوق العمل والخيارات السياسية) .

ومن الله التوفيق.

المحور الاول: (العمالة الاجنبية والهجرة الدولية) :

يعد العمال الذين يعملون في بلد اخر غير بلادهم لأكثر من عام عمال مؤقتون يعملون بموجب عقود محددة المدة يمكن تجديدها عدة مرات مما يؤدي الى اطالة مدة إقامة العامل الوافد من الخارج ، وقبل الخوض في طبيعة أسباب وتحديات التي تواجه العمالة الوافدة فأن السياق التاريخي للعمالة الأجنبية وسوق العمل مرتبط بشكل كبير مع تطور حقوق العمالة واتجاهات الهجرة في العالم, ومع تحول الاقتصاد العالمي إلى الصناعة ارتفع الطلب على العمالة، مما أدى إلى تدفقات هجرة كبيرة حيث سعى الأفراد إلى فرص اقتصادية أفضل وكثيراً ماحصل الأفراد على كسب مادي يتراوح بين ثلاثة أضعاف ما يمكنهم كسبه في بلدانهم الأصلية، ومع ذلك واجه العديد منهم حواجز كبيرة منعتهم من الاستفادة الكاملة من هذه الفرص , يقدم البحث نظرة عامة عن مفهوم العمل والعمل بالمعنى الاقتصادي والتشغيل, فالعمل، هو كل جهد ذهني او عضلي إداري يبذل في إنتاج خدمة أو سلعة ، وعرف ايضا على انه: النشاط أو السلوك

الذي يجري وفق خطة منظمة يتطلب القيام بوظائف محددة في سبيل تحقيق عرض إنتاجي معين مقابل أجر معنوي أو مادي, والعامل هو كل من ارتبط بعقد عمل بغض النظر عن نوع المهنة التي يمارسها، أو هو كل من يزاول عملاً معيناً سواء كان ذلك العمل مهنياً أو حرفياً, ويرى الاقتصاديون مثل ريكاردو وأدم سمث أن العمل الانساني هو مصدر قيمة الاشياء والخدمات [١]

اما التشغيل ، فهو يتوافق مع مفهوم قوة العمل وهم من فئة غير الموظفين الذين يبحثون عن عمل بشكل جدي وخاصة العمالة غير الماهرة , اما العمالة الاجنبية ، فهم العمالة الذين يعملون في بلد غير بلدهم وعليه فان العمالة الاجنبية تعرف بانها (الاشخاص الذين لم يولدوا في البلاد وليس لديهم جنسيتها والذين يعملون او يرغبون في العمل واغلب تشريعات العمل تنظم تشغيل العمال الاجانب بالنص على ضرورة حصولهم على اجازة مزاولة العمل) ، وهم نوعين العمال الدائمون والمؤقتون ، والعمالة الوافدة والمغتربة، والعامل هو الفرد الذي جاء الى بلد غير بلده لغرض العمل مقابل أجر في دولة هو ليس من رعاياها [٢]

وهناك العديد من الاختلافات بين العمال الوافدين والعمال المغتربين ، فالوافدين يعملون نتيجة عمل عقد رسمي بين الدولة المرسلة والمستقبلة يتضمن العقد ضمان الرعاية الصحية والسكن والرفاهية الاجتماعية والأجور وتحدد نوعية وعدد العمال وكفاءتهم ومؤهلاتهم ، اما المغتربون فهم الذين يغادرون بلادهم بصورة غير رسمية ولدوافع مختلفة دون اي عقد رسمي والتزامات ويخضعون لشروط وقوانين الدول المستقبلة لهم .[٣]

ويعرف التنقل الدولي للعمالة ، حركة العمال خارج حدود بلادهم للحصول على الفرص الاقتصادية في ضل الظروف السياسية وسياسات الهجرة متأثرا بعدة عوامل خارجية ، واذا حدث هذا الانتقال عبر الحدود الدولية فأن الهجرة الخارجية مدفوعة بدوافع اقتصادية ، وهذا النهج

[1] Leqaa Shaker Abood1, Salam Abdul Rahman, Foreign Employment and its Impact on Human Resource, Int. J Sup. Chain. Mgt Vol. 8, No. 1, February 2019,p516,

[٢] عبد الرحمن. أ. عبدة, العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧،٣ص.

[3] Gordon H. Hanson, Immigration and the U.S. Economy:Labor-Market Impacts, Illegal Entry, and Policy Choices, University of Michigan and NBER,2021,p22.

يعتمد على عوامل منها عاملي الطرد والجذب حيث يترك العامل وطنه بحثاً عن عوامل الجذب في الدولة المضيفة [١]

تلجأ العديد من البلدان المتقدمة إلى جلب العمالة الاجنبية لتعزيز اقتصاداتها وسد النقص الحاصل في الأيادي العاملة لمواجهة أزماتها الديمغرافية , ومع ذلك لا تزال التحديات مثل الاستغلال والوصول المحدود إلى الحقوق قائمة، وخاصة في الدول النامية ، تاريخيا كانت البلدان تستخدم العمالة كوسيلة لزيادة راس المال البشري لديها وتخفيف نقص العمالة في قطاعات ومهن مختلفة ، لذلك كافح العمال من أجل التمتع بنفس الفرص التي يتمتع بها السكان الأصليون لأنهم يعانون من انخفاض في الدخل والاجور ومستويات المعيشة لان بلادهم تفتقر الى الامكانيات الاقتصادية الكاملة, وقد شهدت حقوق العمل تطورا مع مرور الوقت، وخاصة في البلدان النامية حيث كان الاستغلال وظروف العمل غير الآمنة منتشرة على نطاق واسع, وظهرت حركات العمل المبكرة كاستجابة لهذه التحديات، حيث دعت إلى الأجور العادلة وتحسين ظروف العمل، والحق في التنظيم وإنشاء معايير الحد الأدنى للأجور واللوائح الخاصة بساعات العمل، وأحكام السلامة في مكان العمل والتي أسهمت في تطورات حاسمة في قانون العمل[٢]

وقد عرفت منظمة العمل الدولية العمال المهاجرون الدوليون ,على انهم جميع الاشخاص في سن العمل المتواجدين في بلد ما وينتمون إلى احدى الفئتين :

١) المقيمون المعتادون ، وهم المهاجرون الدوليون ضمن قوة العمل في بلداً ما.
٢) غير المقيمين المعتادين, أو العمال الاجانب غير المقيمين ،هم العمال الذين لم تحدد مدة اقامتهم رغم وجودهم وعملهم في البلد [٣]

[١] Leqaa Shaker Abood1, Salam Abdul Rahman,op.cit,p517.
[٢] عبدالرحمن أ.عبدة ,المصدر السابق , ص٥.
[٣] Mária Balgová and Hannah Illing, Job Displacement and Migrant Labor Market Assimilation, IZA - Institute of Labor Economics, , vol 23,on5, p1-2, https://about.jstor.org/terms. p1-2.

زادت العمالة الاجنبية عالميا ووصلت الى مستويات غير مسبوقة وترجع الزيادة في العمالة الاجنبية الى النهوض الاقتصادي والتغييرات الديمغرافية في بلدان منظمات التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وفي بعض اجزاء العالم ، واصبحت الهجرة الدولية عنصراً اساسياً في التغيير السكاني في البلدان ذات الدخل المرتفع ، وفي المدة ما بين (٢٠١٠-٢٠٢٢)، شهدت أربعون دولة او منطقة إقليمية تدفقات لأكثر من (٢٠٠) الف مهاجر ، وفي (١٧) دولة منها تجاوز تدفق العمالة ما يقارب مليون شخص ومنها تركيا ولبنان والعراق مصحوبة بالغالب بحركة اللاجئين خاصة من سوريا , والقسم الاخر منها مدفوع بتدفقات تحركات العمالة المؤقتة المدفوعة بعوامل اقتصادية من دول مثل باكستان وبنغلادش ونيبال ودول شرق اسيا وسريلانكا[١] وبما أن الهجرة مدفوعة بعوامل اقتصادية فامن المرجح أن تزداد نتيجة النمو السكاني الذي أدى إلى تغير الهياكل العمرانية والتوسع الحضري السريع والذي يؤدي إلى دخول الشركات الاجنبية المنافسة التي تهيء فرص اكثر للعمالة الأجنبية ، واذا ما حللنا الاسباب التي ساهمت في زيادة تدفق العمالة والتي مثلت بعوامل الجذب والدفع ، فقد تدفع الظروف السيئة والازمات الناس الى مغادرة بلدانهم الأصلية سعياً وراء الفرص الاجتماعية والاقتصادية [٢]

أن الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية بين البلدان ساعدت على زيادة هجرة العمالة عبر الحدود الدولية ، ولعل المهاجرين من البلدان النامية وخاصة أولئك الذين لا يملكون القدرة المالية للانتقال سعوا الى الحصول على الوظائف في البلدان المجاورة كما أن قطاعات الخدمات والتكنولوجيا وجودة الحياة لعبت دورا رئيسيا في تزايد العمالة في بلدان توفر الحريات المدينة والضمان الاجتماعي ومستويات معيشية مرتفعة ورعاية صحية , أن تقلص القوى العاملة في البلدان المتقدمة والشيخوخة السكانية ساهمت ايضا في تحفيز الطلب على العمال الاجانب ، وخاصة من دول شرق اسيا واروبا ، ومن الممكن ان تساعد الأتمتة في سد بعض فجوات العمل من الوظائف وقطاعات التكنولوجيا الحديثة، لكنها لا تساعد على تقليص العجز في الخدمات والعمال ذوي المهارات العالية , ففي اليابان وكوريا الجنوبية خففت هذه الدول من القيود

[١] Ibd,p5.

[٢] Howard J. Shatz, Louay Constant, Improving the Mongolian Labor Market and Enhancing Opportunities for Youth, Published by: RAND Corporation,vol2,on4, 2024 ,p.63

المفروضة على العمالة لأنها تعانى من مشكلة الشيخوخة السكانية، والتي تساهم في تباطؤ النمو الاقتصادي وتسبب ارهاق في الميزانيات الوطنية[١]

أن النمو السكاني في البلدان النامية لا يخلق فرص عمل ويفرض ضغوطاً على الخدمات الاساسية مما يشجع على البحث عن فرص عمل في أماكن أخرى بسبب محدودية الموارد ، وبالتزامن مع النمو السكاني فأن الظروف الاقتصادية تسهم بزيادة الاعتماد على العمالة الخارجية الرسمية وغير الرسمية ومن المرجح أن تزيد نسبة الوافدين الجدد في سوق العمل بين الاعوام (٢٠٢٥- ٢٠٣٠) للحصول علا وظائف مستقرة وأجور تنافسية , كما أن الصراعات الداخلية والظروف الأمنية المضطربة كانت سببا في تزايد الاقبال على الهجرة وخصوصاً في الشرق الاوسط وشرق اسيا و افريقيا ، و تزايدت تدفق طلبات اللجوء الى أوربا واضطر البعض إلى عبور الحدود الدولية هرباً من انعدام الأمن وتدهور الخدمات الاساسية والعنف ، كما اسهم التدهور البيئي وتغير المناخ الى التشجيع على هجرة اليد العاملة في البلدان النامية بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، لأن التدهور البيئي يقوض سبل العيش وأن التأثيرات المناخية تجعل من الصيد والزراعة وتربية الحيوانات مهن غير مستدامة بل ، وهذا الأمر يجعل عوامل الجذب والدفع تسهم في زيادة العمالة الاجنبية[٢]

لقد سمح ارتفاع خيارات العمل والتطور التكنولوجي لأصحاب العمل بتوظيف أشخاص من منطقة جغرافية أوسع، مما يجعل من السهل جذب المواهب والخبرات الأجنبية, وقد دفع هذا التغيير الحكومات إلى تصميم سياسات الهجرة وتدفق العمالة الوافدة لتتماشى بشكل أفضل مع احتياجات التوظيف المتطورة وحقائق القوى العاملة العالمية , ولا يغفل عنا الاسباب التي أدت الى ازدياد الطلب من قبل القطاع الخاص على العمالة الاجنبية, هو أن القطاع العام يخلق شريحة عاملة من المواطنين المحليين لأنه يوفر رواتب أفضل وأمان وظيفي أعلى وساعات عمل أقل وإجازات لذلك نجد اغلب القوى العاملة ومنها السكان المحليين يفضلون العمل في القطاع العام ، فالمواطنون يشكلون عنصراً رئيسياً للقوى العاملة الحكومية بينما يشكل العمال الاجانب

[١] Christoph Albert, Albrecht Glitz, Labor Market Competition and the Assimilation of Immigrants, IZA - Institute of Labor Economics,2021,p,2-3.
[٢] Howard J. Shatz, Louay Constant,op.cit,p70.

الغالبية في القطاع الخاص , ويرجع ضعف مشاركة السكان المحليين في القطاع الخاص إلى أسباب مختلفة مثل ساعات العمل الطويلة وغير المنظمة والتركيز على أداء الموظفين[١]

وتعتمد شركات القطاع الخاص على العمالة الاجنبية للأسباب عدة منها :-

- استعدادهم للعمل لساعات أطول وبغياب أقل مقارنة بالقوى العاملة المحلية.
- انتاجية العمالة الوافدة أعلى من المحلية.
- العمالة الأجنبية مصدر رئيسي للقوى العاملة المؤهلة وذات الخبرة الفنية العالية.
- وقت تدريبهم وتوجيهم أقل مع استعدادهم للتكييف في مختلف البيئات.
- اغلب الآسيويون من العمال متاحون برواتب اقل مقارنة مع العمالة الوطنية[٢]

اما الظروف التي يواجهها أغلب العمال الاجانب المهاجرين من مختلف الدول :-

- العمل القسري في الهواء عندما تكون درجة الحرارة مرتفعة.
- ظرف سكنية سيئة وارتفاع أجارات المساكن.
- العمل الاضافي القسري إلى جانب عدم دفع أجر العمل الاضافي.
- ارتفاع تكاليف المعيشة والنفقات الأخرى من النقل والغذاء والملابس و السلع المنزلية وغيرها[٣]

وبالنسبة للخبرة العلمية والمؤهلات التعليمية والمستويات الوظيفية يحصل العمال الاجانب من دول الغرب في الدول العربية على أجور أعلى من العمال الاجانب الاسيويين وتصل احيانا إلى ضعف الرواتب المدفوعة ، وعلى الرغم الجهود لتقليل الفوارق الا إنه لايزال هناك الكثير مما يتعين على الحكومات والقطاع الخاص عمله لتنظيم قوى العمل الوافدة ، ومنها أدخال قوانين لحماية العمال من الظروف المعيشية السيئة والخطرة والحماية من الزيادة التعسفية في إيجارات السكن وتبسيط قواعد تأشيرة العمل لتمكين الوافد العمل بحرية وكسب ربح أكثر، لذلك سعى القطاع الخاص لتقليل الفوارق في الرواتب بين الاسيويين والاجانب وكل هذه الخطوات تساهم

[1]Jodi Agustí- Panareda, Labor Protection and Investment Regulation, The University of Arizona, Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=2841929.

[2] Christophe Albert, Albrecht Glitz,op.cit,p17.

[3] obert J. Flanagan, Labor Standards and International Competitive Advantage, in INTERNATIONAL LABOUR STANDARDS: GLOBALIZATION, TRADE AND PUBLIC POLICY (Robert J. Flanagan & William B. Gould, eds.2003),p23.

وبشكل فعال على جلب العمالة الماهرة وخلق بيئة عمل جيدة وإيجاد سوق عمل حر يعمل بشكل منهجي على ادخال قوانين تساهم في التنمية الاقتصادية في المنطقة.[1]

المحور الثاني : حركة العمالة الاجنبية وسوق العمل، التأثيرات السلبية والايجابية :

أن العلاقة ما بين العمالة الأجنبية واسواق العمال علاقة متعددة الأوجه وقضية معقدة وذات اثارة اجتماعية واقتصادية وسياسية عالمية ومحلية لان اسواق العمل هي المساحة التي يعرض فيها اصحاب العمل عملهم وفق الاتجاهات الصناعية, أن الاستجابات للهجرة يمكن أن تختلف بشكل كبير بناءً على العوامل الديموغرافية والخاصة بالدولة، مما يعكس الديناميكيات المعقدة التي تلعب دورًا في أسواق العمل ، وهناك عدة اتجاهات تؤثر على العلاقة بين اسواق العمل والعمالة الاجنبية على مستوى العالم ، وهي زيادة هجرة الايد العاملة من البلدان النامية ذات الانشطة الاقتصادية المحدودة الى الدول الاكثر نمو ذات الانشطة الاقتصادية المتعددة ولعل مناطق شرق اسيا هي الأكثر استيرادا للعمالة الاجنبية وفي مقدمتها ماليزيا , ولعب ارتفاع المستوى المعاشي والدخل للدول الكبرى عاملا مهم في جذب العمالة الاجنبية فمنذ عام ٢٠٢٢ كانت نسبة ٦٨ % من العمال المهاجرين في البلدان مرتفعة الدخل من أمريكا الشمالية و جنوب غرب اوربا والدول العربية الغنية بالموارد المعدنية مثل دول الخليج العربي, لان زيادة دخل الفرد في المجتمعات الغنية تفسح المجال لتوفر فرصة العمل في القطاعات الخدمية التي لا تتطلب المهارة والتعليم والتي تجذب العمالة الرخيصة ذات الانماط التقليدية[2]

أما التأثير التكنولوجي فايؤثر أيضاً في جذب العمالة ويحرك ويزيد من حركة تنقل العمالة الوافدة ,لأنه يوفر فرص عمل اكثر ويسبب نمو اقتصادي يفسح المجال لتعدد القطاعات الاقتصادية التي تحتاج الى زيادة العمالة نتيجة زيادة الاحتياجات الاقتصادية , وتساهم العولمة وبوضوح في زياده أسواق العمل وفي المقابل تحتاج هذه الزيادة سد فجوة النقص بين العمال في الدول النامية والدولة المتقدمة اقتصاديا , وتحدد اسواق العمل عدة عوامل رئيسية مؤثر على العمالة الاجنبية ومرتبطة في الاقتصاد العالمي فيلعب السياق المناطقي والاقليمي دوراً مهماً في تفاوت الأجور ,

[1]Christoph Albert, Albrecht Glitz,op.cit,p20.

[2] Busse et al., Foreign Direct Investment and Labour Rights: A Panel Analysis of Bilateral FDI Flows, APPLIED ECON.LETTERS, (2011),p,149.

فالمناطق ذات التركيز العالي من العمالة أجورهم أقل مقارنة بالمناطق ذات التركيز الاقل ,كما أن الظروف الاقتصادية مثل توفر الوظائف وفرص العمل تزيد من نسبة العمالة الاجنبية[١]

أن المهارة ايضاً تلعب دوراً في تحديد تأثير العمالة على سوق العمل لأنها تسبب تنافس بين العمالة الوافدة والسكان الأصليين لأن أحد الجوانب المهمة للتأثير الاقتصادي للعمالة الأجنبية هو تغيير أنماط التوظيف , ففي حين يمكن للعمالة الاجنبية أن تساهم في زيادة التوظيف في مجالات مختلفة ، فإنها قد تؤدي أيضاً إلى تحديد الوظائف في قطاعات معينة، وخاصة بالنسبة للعمال المحليين من ذوي المهارات المنخفضة وهذا له تأثير سلبي على أجور المواطنين المحليين من ذوي المهارات المنخفضة مع دخول العمال الأجانب إلى سوق العمل وخصوصاً اذا كانت هذه العمالة تمتلك مهارة عالية تؤهلها أن تكون منافسه على نفس الوظائف مما يسبب في انخفاض أجور العمال الاصليين ، لكن في نفس الوقت تزيد العمالة ذات المهارة الجيدة من النمو الاقتصادي للبلدان مما يسبب ارتفاع حدة التنافس بينها وبين العمالة الماهرة من السكان الاصليين [٢]

أن التعليم والخبرة أيضا لها أثر على مستوى العمالة الاجنبية وينعكس مدى تأثيرها على سوق العمل وان العمالة ذات الخبرة العلمية المتقدمة تسد النقص في القطاعات ذات الطلب المرتفع وبالتالي تعزز من القوى العاملة في المقابل تسبب ارتفاع في الاجور المحتملة , ويختلف تأثير العمال ايضاً باختلاف القطاعات الصناعية ، فالقطاعات التي تتطلب مهارات عالية وتقتصر على الابتكار مثل القطاعات التكنلوجية والطبية تحتاج الى عمال ذوي مهارات عالية وخبرات علمية متقدمة تسهم في البحث والتطوير، أما القطاعات او الصناعات التي لا تتطلب مهارات عالية مثل الصناعات اليدوية والزراعة والبناء تحتاج الى عمالة ذوات مهارة منخفضة وهذا الامر يسبب تفاوت نسبي في الاجور بين المهاجرين من العمال [٣]

[1]Keith Mascus, Should Core Labour Standards Be Imposed Through International Trade Policy? (World Bank,Working Paper No. 1817, 1997 - http://elibrary.worldbank.org/doi/pdf/10.1596/1813-9450-1817 ,p2-5
[2] Busse et al.,op.cit,p152.
[3] Ibd,p154.

ان سوق العمل يتكون من جانبين جانب الطلب والعرض , بالنسبة للعمالة تتنافس في سوق العمل على استحصال الوظائف ، ويقوم العامل بعرض خدماته على ارباب العمل في المقابل يستحصل المشتري على خدمات العمال وهنا تتوزع العمالة على الوظائف داخل سوق العمل ويتم تحديد حجم الطلب على العمالة وفق لاحتياجات سوق العمل حسب التخصصات المختلفة ووفق المهن المتعددة والمستوى الفني للعمالة ، هنا تنشاء العلاقة ما بين عرض العمل والأجور, ويتم تحديدها وفق الطلب في السوق من قبل المنتجين, وهناك قضية أساسية ينبغي التركيز عليها في استخدام العمالة الاجنبية وزجها في اسواق العمل ، وهي الهجرة القانونية, ففي الآونة الأخيرة اخذت الدول تقبل اعداداً كبيرة نسبياً من العمالة ذات المستويات التعليمية المنخفضة والمهارات البسيطة المتعددة والتي سببت في خفض اجور العمالة الاصلية الوطنية, وتم استبدال الهجرة غير الشرعية بالعمالة المؤقتة مما يسبب ضغط على الدول من خلال زيادة الرقابة على الحدود لمنع تسلل العاملين ومراقبة أصحاب العمل[١]

ان تأثير العمالة الاجنبية على اسواق العمل له تأثيرات قصيرة المدى وطويلة المدى، أما القصيرة فأن تدفق العمالة الاجنبية في بلداً ما يسبب زيادة المنافسة على فرص العمل مما يسبب في خفض اجور العمال الاصلي وخصوصاً في القطاعات التي يزيد بها نسبة التنافس ، وهذا ما تشير اليه النظريات الاقتصادية للطلب والعرض فمع ثبات الطلب وزيادة المعروض من العمالة ينخفض توازن الاجور ، اما التأثيرات الطويلة تسبب عملية دمج العمالة في سوق العمل على زيادة التنمية الاقتصادية والتوسع الاقتصادي وبالتالي زيادة الانتاجية والطلب عليها مما قد يؤدي الى ارتفاع الأجور لتتناسب مع تكيفات اسواق العمل, أيضاً زيادة استثمارات الشركات يسبب في توسع الانتاجية يقابله زيادة الطلب على العمالة بسبب زيادة رأس المال مما يسبب في زيادة الأجور نتيجة زيادة الانتاجية والنمو الاقتصادي لأن النمو في الاجور يرتبط بالنمو الاقتصادي الحقيقي الذي يسبب زيادة في رأس المال[٢]

[1]Alvaro Santos, Labor Flexibility, Legal Reform and Economic Development,2009, vol,50 ,on 43,p 71-79.

[2] Mária Balgová and Hannah Illing,op.cit,p7-8.

هنا تتضح العلاقة بين العمالة الاجنبية واسواق العمل والتي تخلقها الفرص وتحديات وتقلبات السوق والعمل, فعلى الرغم من أن العمالة يمكن أن تسهم في النمو الاقتصادي وسد النقص وزيادة الانتاجية وراس المال ، الا إنها تطرح تحديات في ارتفاع البطالة بين العمالة الوطنية من خلال تقليل فرص العمل وخصوصاً القطاع الخاص، وتخلق تقلبات في تحديد اسعار الأجور من خلال المنافسة , أن الآثار الاقتصادية للعمالة الاجنبية تعكس لنا العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية وهذا يتحدد من خلال التوازن بين المستوى الامثل للسكان والموارد المعيشية الذي يؤثر على عرض العمالة والأجور ومستويات المعيشة ومعدل زيادة السكان[١]

من خلال هذه المعطيات يمكن أن تحدد التأثيرات الايجابية والسلبية للعوامل المؤثرة على العمالة الاجنبية ، فعملية نقل المهارات والخبرات والافكار والثقافات تعد وسيلة مهمة في تعزيز الانتاجية والابتكار , ولها اثر ايجابي على تنمية رأس المال البشري على الدول المستوردة للعمالة في خلال نقل الخبرات للعمالة الماهرة والتي تسهم على المدى البعيد في تنمية الاقتصاديات المتقدمة وزيادة الانتاج , وتعالج العمالة الاجنبية النقص الحاصل في الايادي العاملة في القطاعات ذات الطلب المرتفع مما يسهم في تنشيط القطاعات الانتاجية المختلفة بنفس الوقت تعالج البطالة في دول المنشاء , وتسهم التدفقات المالية الناتجة من التحويلات المالية للعمالة الاجنبية على دعم احتياطيات هذه الدول والتي تصبح مصدراً كبيراً للدخل بالنسبة لهذه الدول.[٢]

ان هجرة الايدي العاملة يمكن أن يؤثر على تحقيق مستوى البطالة في دول المنشاء ، كما أن مهارات العمال وقدراتهم المعرفية تسهم في زيادة جودة رأس المال البشري وله تأثيرات ايجابية على الصحة والتعليم، وايضاً تسهم في زيادة الانتاج المحلي من خلال زيادة الانفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية ، وتوفر العمالة الاجنبية المنخفضة الاجر في تسهيل المشاريع الصغيرة

[1]Ran Abramitzky, Leah Platt Boustan, and Katherine Eriksson. A nation of immigrants: Assimila-
tion and economic outcomes in the age of mass migration. Journal of Political Economy, vol3,on12 ,p467–, 2014.

[2]Yann Algan, Christian Dustmann, Albrecht Glitz, and Alan Manning. The economic situation of first and second-generation immigrants in France, Germany, and the United Kingdom. Economic
Journal, F4–F30, 2010 , p,542,(120):

والمتوسطة , ويمكن لحركة العمالة ان تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي ، لأن اثر تحويلات العمالة يرتبط بحجم العمالة ومهاراتها ودورها المباشر في النشاط الاقتصادي فالتدفقات المالية على مستوى العالم تسهم في دعم التنمية الاقتصادية، حيث تفوق تدفقات التحويلات حجم المساعدات الخارجية وتأتى مباشرة بعد الاستثمار الاجنبي مما يجعلها تسهم وبشكل ايجابي و فعال في تنمية اقتصاديات الدول المستقبلة شريطة توفر البيئة والسياسات الحكومية المناسبة [١]

اما الآثار السلبية ، إن التأثير الاقتصادي للعمالة الأجنبية ظاهرة معسرة و تشمل أبعاداً مختلفة، بما في ذلك أنماط التوظيف، وديناميكيات الأجور، والنمو الاقتصادي الإجمالي ومع تفعيل العولمة لحركة العمالة عبر الحدود، فإنها تؤثر على الاقتصادات المحلية بطرق متعددة الأوجه ,لان هجرة الكفاءات والعمالة الماهرة تؤدي الى فقدان قطاعات مهمة في المجال الاقتصادي ما يسبب عجز حقيقي في بعض المهن والمهارات وهذا يسهم في انخفاض جودة رأس المال البشري في الدول المرسلة مما يؤثر ايضاً على قطاعات حيوية ومهمة مثل التعليم والصحة , ايضاً تحتاج هذه الدول لكي توفر عمالة مماثلة إلى التدريب والتأهيل وهذا يؤدي إلى زيادة التكاليف مما يجبر اصحاب العمل على تشغيل عمالة أقل مهارة نتيجة الارتفاع في تكاليف التدريب والتأهيل وارتفاع الأجور المحلية بسبب النقص الحاصل في بعض المهارات المطلوبة [٢]

أن الفوائد الاقتصادية المترتبة على استقدام العمالة الاجنبية قليلة جداً، لأن هؤلاء العمال يميلون الى تحويل رواتبهم إلى بلدان المنشأ والادخار وهذا يحرم اقتصاديات الدول من الاستثمار في الفوائد المالية للعمالة الاجنبية مما يؤثر على الانتاج المحلي والدخل في المقابل يحصل العامل على خدمات مختلفة مثل التعليم والصحة وبأسعار منخفضة فضلاً عن حصولهم للسلع المدعومة من قبل الدولة لمواطنيها وهذا يسبب زيادة الانفاق والضغط على الخدمات [٣]

---

[1] Ibd,p543.
[2] Ran Abramitzky, Leah Platt Boustan,op.cit,p502.
[3] Olof ˚Aslund, Cristina Bratu, Stefano Lombardi, and Anna Thoresson. Firm productivity and
immigrant-native earnings disparity. Working Paper 14960, Institute of Labor Economics (IZA,(
2021,p212.

ان العمالة الاجنبية تؤثر ايضا على الكوادر الوطنية وتسهم في زيادة البطالة لأنها تعيق خطط وبرامج التأهيل الخاصة بالكوادر الوطنية نتيجة توفر عمالة مدربة وماهرة وجاهزة, لذلك فأن العلاقة ما بين العمالة الاجنبية واسواق العمل تتطلب سياسات متوازنة بين اصحاب العمل وبين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، لأن الاسواق تمثل جانبي الطلب والعرض فالتأثير المتبادل ينهما يؤثر على عناصر الانتاج ومستوى التغيير الفني وهذا يحدد عرض العمل ومعدل الأجور، وعلية فينبغي تبني سياسات قائمة على حماية العمالة الوطنية والعمالة الاجنبية وضمان عدم استغلالها ولذلك فأن العلاقة بين اسواق العمل و العمالة الاجنبية تتسم بالتحديات والفرص رغم انها تسهم في سد النقص والنمو الاقتصادي الا انها تطرح تحديات في ارتفاع نسب البطالة في قطاعات معينة موظفة وتخفض الاجور, وعليه ينبغي وضعها ضمن الاطار التنظيمي لحماية السوق وتعزيز سياسات التكامل وفق متغييرات سوق العمل [١]

نلاحظ مما سبق, أغلب العمالة الأجنبية هي من العمالة غير الماهرة ذات الأجور الأقل وساعات العمل الأطول، وهذا يبرر استقدامها، مما يعني أن العمالة المحلية ذات المهارات الجيدة تتأثر أكثر بالأعداد المتزايدة للعمالة الأجنبية القادمة من الخارج والمنافسة لها في سوق العمل لذلك، من الضروري حماية العمالة الوطنية من منافسة العمالة الأجنبية في سوق العمل من خلال وضع قوانين صارمة تحمي العامل المحلي وتقيد عمل العمالة الأجنبية وتساهم في استقرار معدلات الأجور.

المحور الثالث : العمالة الاجنبية في العراق وأثرها على سوق العمل والخيارات السياسية

عرف العامل الاجنبي وفق ما نص عليه مشروع قانون العمل العراقي المادة ٦٦ منه " كل شخص طبيعي لا يحمل الجنسية العراقية يرغب العمل في العراق كعامل عام او خاص او مختلط او تعاوني " وتحديد أثر العمالة الأجنبية على إدارة الموارد البشرية لسوق العمل في العراق، والمجالات التي تعمل فيها، وأسباب استقدامها، والطرق التي يمكن بها للعمالة الوطنية

[1]Benoit Dostie, Jiang Li, David Card, and Daniel Parent. Employer policies and the immigrant–native earnings gap. Journal of Econometrics, vol3,on,(2):,p, 544–567, 2023. ISSN 0304-4076.
doi: https://doi.org/10.1016/j.jeconom.2021.07.012. URL.

أن تحل محل العمالة الأجنبية وتقليل البطالة في حجم القوى العاملة من خلال دراسة التأثيرات السلبية والايجابية للعمالة الاجنبية في العراق والبلدان النامية والتي كان لها اثاراً مترتبة على السياسات العامة والانفتاح على التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر والازمات المالية على متوسطي الأجور لان فرض العمل المرتبطة بالعولمة اثرت على معدلات البطالة وسياسات سوق العمل ، فالعراق استقبل اعداد من العمال الاجانب من مختلف المستويات التعليمية والمهارات الاخرى سبب في خفض أجور العمال الاصلية , ان معظم العمال الاجانب في العراق يعملون بشكل غير منظم وغير رسمي ، وترجع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن العمال الأجانب الذين لديهم تصاريح العمل لا تتجاوز اعدادهم (١٠٠) الف عامل من مليون عامل موجود في العراق ، أن تحقق الأمن والاستقرار ارتبط ارتباطاً مباشراً والتنمية المجتمعية مع ضرورة الاستفادة من الخبرات الأجنبية وفي إطار اهتمام منظمة العمل الدولية بقطاع العمالة الاجنبية ينبغي الاهتمام بثلاث أولويات تخص العمالة الاجنبية والوطنية وهي : خلق فرص عمل , والاهتمام بالقطاع الخاص وتعزيز الحماية الاجتماعية وحوكمة سوق العمل[١]

يعمل في العراق وفق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مليون عامل اجنبي مسجل بأوراق رسمية منهم سبعين الف عامل فقط من العاملين المسجلين يحولون قرابة (٦٠٠) مليون دولار سنويا بموجب رصد لجنة العمل في البرلمان العراقي التي اطلعت على التحويلات المالية للعاملين الاجانب والتي تبلغ قرابة (٣٥٠) مليون دولار شهريا أي ما يعادل اربعة مليارات دولار سنويا , أن العاملين الداخلين سوق العمل بطرق غير شرعية في العراق قرابة ٨٠٠ الف عامل اجنبي يبلغ متوسط الحد الادنى من اجورهم قرابة (٧٠٠) دولار، ينما يبلغ الحد الادنى ما يقارب (٢٦٠) دولار حسب احصائيات سنة٢٠٢٢ وبالنسبة للقوى العاملة العراقية الذين تتراوح

[1] Diego Martin, Jop Market FRICTIONS IN IRAQ EMPLOYERS AND JOBSEEKERS'March 2024p 121, , https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo/legalcode

اعمارهم بين (١٥-٣٥) سنة تزيد نسبة البطالة بينهم بمعدل (١٥٪) اما معدل الاستقرار الوظيفي يبلغ قرابة (٣٧%) .[١]

نظم قانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ حقوق العمال العراقيين والمهاجرين ، اذ اشترط على العامل الاجنبي الحصول على اجازة عمل تصدر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قبل الحصول على إي وظيفة او عمل داخل العراق ، وحضر على اصحاب الشركات والمعامل واصحاب العمل في القطاع الخاص تشغيل إي عامل بدون موافقة او اجازة رسميه ، وعليه فأن إلية استقدام العمال الاجانب في العراق نظمت على اساس تعليمات عمل الاجانب رقم ١٨ لسنة ١٩٨٧ الصادر بموجب قانون العمل السابق رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ وهي :

- يجب على العامل الاجنبي قبل الالتحاق بأي عمل الحصول على بطاقة عمل صادرة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

- يرتبط استقدام العمال الاجانب من الخارج بمدى الاحتياج وما يتطلبه الاقتصاد الوطني .

- فى حال عدم أمكانية استخدام عراقي يمتلك المؤهلات اللازمة يضمن قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ استخدام عمال غير عراقيين.

- نظمت أليات دخول الاجانب الى العراق والاقامة وسمة الدخول والكفالة والخروج من العراق ضمن قانون الاجانب رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ [٢]

شهد العراق في اعقاب الاحداث السياسية عام ٢٠٠٣ تغييرات جذرية في مجال الحياة الاقتصادية وما يتعلق بسوق العمل بما في ذلك النمو المتزايد في عرض العمالة الاجنبية والتي تكون أعلى مقارنة بالعمالة الوطنية على الرغم من تحديد الحكومة لنسب العمالة في الشركات

[1] Iraq Labour Force Survey Statistical Organization (CSO), Kurdistan Region Statistics Office (KRSO) and International Labour Organization ,First published 2022 Copyright © 2022 Central
Iraqi Labour Force Survey 2021,p 2-5, www.cosit.gov.iq

[٢] محمد جواد عبدالصمد, حقوق والتزامات العمال الأجانب العاملين في العراق وفقًا لقانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥: دراسة مقارنة, ص٢-٣, متاح على الموقع : https://www.researchgate.net/publication/375769132: عنوان التشريع : قانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ قانون العمل الوقائع العراقية |رقم العدد : ٤٣٨٦| تاريخ العدد :٠٩-١١-٢٠١٥,ص١-٨٨

والتي تصل كأحد أقصى (١) الف عامل لكن بعض الشركات لم تلتزم وقامت بالتفاف على القانون واستقدام اعداد كبيرة تصل إلى (٥) الف عامل يتم توزيعهم في السوق بالاتفاق مع المكاتب الخاصة واغلبهم لم يحصلوا على موافقات رسمية وعدوا مخالفون للقانون ، في المقابل زيادة البطالة في الداخل نتيجة لعدة اسباب منها عودة النازحين قبل عام ٢٠٠٢ وزيادة الهجرة من الريف إلى المدينة وزيادة اعداد الباحثين عن العمل وتسريح الآلاف من افراد الجيش والشرطة، فضلاً عن دخول النساء الى سوق العمل بفضل النمو السكاني مما سبب في تباطؤ الطلب على العمالة المحلية وسبب في تفاقم مشكلة البطالة بصورة اوسع[١]

ان البطالة الهيكلية الناجمة عن فشل السياسات التشغيلية اثرت على سوق العمل وسببت ضعف في إمكانيات النشاط الاقتصادي وساهمت في تعطيل أسواق العمل المحلية من خلال التنافس مع العمالة المحلية وخصوصاً ان العمالة المنافسة تم استقطابها بشكل ودون دراسة مما سبب أثاراً سلبية على أسوق العمل المحلية والتي كان أغلبها من الأسيويين الذين يعملون في القطاع الخاص مثل قطاع الخدمات والمقاولات والتنظيف والبناء والتشييد وغيرها من مؤسسات الدولة في القطاعات التجارية والصناعية والخدمية ، وأغلب المستقطبين من العمال في هذا المجال لا يمتلكون المؤهلات والخبرة الكافية بسبب انخفاض مستوى تعليمهم وهذا سبب عدم حصولهم على اجوراً عالية وقبولهم العمل في ظروف لا يستطيع المواطن العراقي تحملها أو قبولها. [٢]

أن الآثار المترتبة على دخول العمالة الاجنبية في العراق انعكست اثارها من عدة نواحي اجتماعية واقتصادية، فقد سببت تكلفة العمالة الاجنبية اضراراً على العمال المحليين وارتبطت بعض المهن بجنسيات معينة مثل التنظيف والعمل في المطاعم مما سبب إحراجاً اجتماعياً للعاملين في العراق المقبلين على العمل في هذه المهن خاصة العمال غير المهرة وغير المتعلمين ، هذا الامر سبب في ارتفاع معدل البطالة واختلال التوازن في سوق العمل بين العرض والطلب مما سبب ضعف في معدلات الاستثمار وضعف القدرة في توليد فرص عمل

[١] بسمة. ر. ع.، العمالة الوافدة في العراق ,الأسباب والآثار، دراسة ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة اوروك، المجلد الثامن، العدد ٣، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠١٥, ، ص ٦٣٠-٦٣٢.

[٢] المصدر نفسه, ص٦٣٥-٦٣٦

جديدة ملائمة, وكجزء من دراسة حديثة أجرتها منظمة العمل الدولية حول الاقتصاد غير الرسمي في العراق وسوق العمل تمت مراجعة الاحصائيات المتاحة وتحديد عدد من الفقرات بالرجوع الى نسب التشغيل للسكان المحليين والعمالة الاجنبية والتي تعد مؤشراً لأداء الاقتصاد الوطني في توفير فرص عاملة عادلة[١]

ومن آثار العمالة الوافدة ما يلي : تهديد للوظائف المحلية واستخدامها قد يؤدي إلى فقدان فرص العمل للعمالة المحلية، لا سيما في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على العمالة غير الماهرة وتدني مستويات الأجور وخصوصا في الدول النامية، نتيجة لزيادة المنافسة على الوظائف وتقليل قوة التفاوض للعمال المحليين وايضا نقل الأرباح إلى الخارج قد يتسبب استخدام الشركات للعمالة الأجنبية في نقل جزء من أرباحها إلى بلدانها الأصلية، مما يقلل من تدفق الدخل إلى الدولة المستضيفة, وايضا له تأثير على التوازن التجاري فاوجود العمالة الأجنبية يؤدي إلى زيادة الاستيرادات من العملة الأجنبية لسد الاحتياجات [٢]

فقد اشارت نسب التشغيل بأن ٣٣٪ اي نسبة ثلث السكان في سن العمل عام ٢٠٢٢ وعلى غرار معدل مشاركة القوى العاملة الخارجية كانت نسب التشغيل اقل من العمالة المحلية ، اما معدل البطالة والذي هو أحد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة اظهرت البيانات ان معدل البطالة بلغ ١٥٪ مما يشير إلى أنه مقابل كل خمسة أشخاص يعملون هناك شخص عاطل عن العمل، ويعد اجمالي التوظيف هنا الداخلي والخارجي مقارنة مع حجم البطالة مؤشراً مهماً لقدرة الاقتصاد وسوق العمل على توفير فرص العمل [٣]

ان نقص التشغيل في البلدان ومنها العراق ناجم عن عدة اسباب حددتها معايير منظمة العمل الدولية وهي:

[١] Iraq Labour Force Survey Statistical Organization (CSO),op.cit,p12-13.
[٢] رندا طلال حسن, اطار دور العمالة الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية - العراق انموذجاً, مجلة كلية الإمام الكاظم , المجلد (٨) العدد١, ٢٠٢٤,ص٢-٣.
[٣] Amy Kathryn Brown, Bagdad bound: forced labor of third-country nationals in iron ,Rutgers law review ,vol6,on2,2022.,p712

- التشغيل غير الكافي المرتبط بالمهارات والذي يتميز بالاستخدام غير الكافي وعدم التوافق بين المهارات المهنية مما يدل على ضعف استخدام رأس المال البشري
- التشغيل غير الكافي المرتبط بالداخل الناتج عن انخفاض مستويات تنظيم العمل أو الأنتاجية أوعدم كفاية الادوات والبنية الاساسية والتدريب.
- العمالة غير الكافية المرتبطة بساعات العمل المفرطة تشير إلى حاله رغبة الاشخاص العاملون على عدم الاستجابة لساعات العمل الطويلة مما يسبب الحاجة إلى توفر عمالة مماثلة قادرة على الاستجابة للوضع الوظيفي وارتفاع ساعات العمل [1]

لقد اثار تدفق العمال الاجانب امتعاض العراقيين الذين يعانون من بطالة مرتفعة حيث تم توظيف العديد منهم في قطاعات خدمية رئيسية مثل توظيف العمال البنجلاديش والهنود في المطاعم والكافتريات وعمال خدمة في المولات والمستشفيات والقطاعات الخدمية وقطاع النفط والطاقة والتي تعد حجر الزاوية في القطاع الاقتصادي فضلاً عن البناء، وتعرض العديد من العمال الاجانب الى التضليل والخداع بسبب الوعود في العمل بدول الخليج أو دول اخرى في الشرق الاوسط وتعرضوا ايضاً الى انتهاكات عديدة منها المصادرة غير القانونية لجوازات السفر وممارسات التوظيف الخادعة ورسوم التوظيف المفرطة وظروف معيشية صعبة ودون المستوى المطلوب والتحايل على اجراءات الهجرة العراقية [٢]

أن العمالة الاجنبية لعبت دوراً هاماً وحيويا في الاقتصاد العراقي وسوق العمل وخاصة في قطاعات مهمة مثل البناء والخدمات والنفط والطاقة ومع ذلك واجه العمال ظروفاً تمثلت في الاستغلال والافتقار إلى الحماية وظروف معيشية صعبة مما تطلب تسليط الضوء على الحاجة إلى انفاذ قوانين العمل والاشراف على اصحاب الشركات والمعامل ومعالجة قضايا بيئة العمل في العراق ، ونظرا للتطورات السياسية الأخيرة فقد وضحت وزارة العمل جهودها لاتخاذ القوانين

[1] أحمد مبارك سالم، كثافة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون وأثرها في سياسات التوطين ,ط١، مملكة البحرين, دار الثقافة, ٢٠١٤.ص٠ ٢

[٢] رجاء خضير عبود موسى الربيعي ، الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية للمدة من (٢٠٠٧-٢٠١٢) . مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية والمالية ، مجلد ١٥,عدد ١ ، ٢٠١٥,ص٢٣.

المتعلقة بتنظيم العمال الاجانب في العراق لان اغلب الشركات تتجاهل القوانين مما استدعى توجيه العقوبات والغرامات لانتهاكهم قانون العمل العراقي واللوائح ذات الصلة [١]

ايضا اثرت العمالة على أمن واقتصاد المجتمع العراقي وسببت مخاطر عدة ومن أهمها تفاقم مشكلة البطالة بين مواطني الدولة بسبب منافسة القوى العاملة في سوق العمل مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأمن الوظيفي ، ومن الجدير بالذكر أن البطالة تشكل مشكلة من أهم المشاكل التي تسعى الدول رغبة في حلها وإزالتها إذ تعمل تلك الدول على اتباع مختلف الوسائل للقضاء عليها ، لما لها من آثار خطيرة على الأمن الوطني الاقتصادي تبدأ بالفقر فضلاً عن آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ويمكننا القول بأن التدفق المتزايد للعمالة الوافدة إلى العراق والاعتماد عليها يعد منافساً كبيراً للعمالة الوطنية العراقية والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات البطالة ، إذ يعد الأمن الاقتصادي من أهم مؤشرات الأمن البشري، فالأمن الاقتصادي هو حجر الزاوية الأساس في استقرار المجتمع أقتصاديا.[٢]

أن زيادة نسبة التحويلات المالية للعمالة الوافدة تشكل استنزافاً لموارد العراق وتسرب مخزوناً كبيراً من العملات الأجنبية الصعبة إلى خارج البلاد فمن خلال حجم التحويلات النقدية التي تشكل نسبة كبيرة من إيرادات الدولة وهذه التحويلات الكبيرة ذات آثار اقتصادية مدمرة بصورة مباشرة للاقتصاد العراقي، فضلاً عن تعزيز ميزان العملات الصعبة فأنها توفر مورد اقتصادي مهم يساعد على تعزيز الدخل القومي في دولها، إذ أن العائد من عمل تلك العمالة يتم تحويله إلى الخارج للبلدان التي قدمت كما أن غالبية تلك العمالة تميل إلى الادخار، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة التحويلات النقدية ونقص الاحتياطي .[٣]

أن وجود العمالة الاجنبية في العراق له اثاراً على الاقتصاد المحلي وسوق العمل لأنه ساهم في ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت الى اكثر من ٣٠٪ من معدل التشغيل، وبالنسبة الى الاجور فقد قوض وجودهم امكانية حصول العامل العراقي على اجر مرتفع نتيجة تفضيل

[١] Amy Kathryn Brown,op.cit,p715.
[٢] بان علي حسين المشهداني , العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي التحديات والحلول، مركز دراسات ٤ البصرة والخليج العربي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٢ ,٢٠١٣ ,ص٤٠.
[٣] مظفر جابر الراوي، أثر التشريعات في تنظيم العمالة الأجنبية والحد من البطالة، دراسة في ضوء التشريعين الأردني والجزائري، جامعة عمان الأهلية، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١١,ص٢٢-٢٣.

اصحاب العمل توظيف العمال الاجانب منخفضي الاجور مما سبب في تفاقم الفوارق الاقتصادية وتفاوت في الاجور بين السكان المحليين والعمال الاجانب ، اما بالنسبة للاستثمار الأجنبي وخاصة في قطاعي النفط والبناء فقد أدى الاستثمار إلى النمو الاقتصادي بسبب تزايد فرص عمل السكان المحليين لأن الحكومة العراقية فرضت ضغوطاً على الشركات الاجنبية لتوظيف العمال المحليين والشراكة مع الاقتصاد المحلي[١]

يتضح مماسبق, تأثير العمالة الاجنبية على سوق العمل والاقتصاد المحلي متعدد الاوجه فهو يفرض فرص وتحديات فتارة, تجده يدفع بالنمو الاقتصادي، وتارة أخرى يؤدي إلى تفاقم مشاكل الأجور والبطالة لذلك يحتاج هذا الامر الى بذل المزيد من الجهود من الحكومة العراقية لتنظيم العمالة الاجنبية وتحقيق التوازن الوظيفي بين الفئتين ومعالجة التحديات لتعزيز البيئة الاقتصادية لتصبح اكثر شمولا من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الاستنتاجات والتوصيات:

ان موضوع العمالة الاجنبية وربطها بسوق العمل والاقتصاد يتعلق بتأثيرات وتداخلات مع المصالح الاقتصادية والانظمة القانونية وحقوق العمل وحقوق الانسان ومن خلال هذا البحث نؤكد على ضرورة رسم دائرة حميدة بينهما ما يخلق تأثير ايجابيا على بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية مثل الانتاج والايرادات والتنمية الاقتصادية والتجارة ، لأن الاستقرار الاجتماعي ورأس المال البشري واقع مهم للاستثمار وتحقيق التوازن في سوق العمل .أن العلاقة بين الاستثمار والعمالة تعزز نمو الانتاج المحلي، كما أن ظروف العمالة والعدالة الاجتماعي ينبغي ان تشكل جوهر الاعتبارات الاقتصادية ، فالعمالة تمثل البعد الانساني للأنشطة الاقتصادية . لذلك ينبغي أدخال قوانين اكثر صرامة فيما يخص حماية العمال الأجانب من العمل القسري والعمل في ظروف صعبة وتنفيذ برامج لتعزيز التفاعل الاجتماعي والثقافي و تحقيق التوازن الاقتصادي في التوظيف والاجور بين المغتربين والسكان المحليين. ويتعين على الحكومة التوصل الى مبادرات رامية الى إيجاد سوق عمل حرة تعمل بشكل منهجي وتدريجي على إدخال قوانين عمل تضمن حماية العمال الوافدين وتعزز الاستقرار الاقتصادي. إن الأطر

[١] بان علي حسين المشهداني ,المصدر السابق,ص٤٣.

القانونية ليست خالية من التحديات, فهناك حاجة إلى تعزيز إنفاذ لوائح العمل لحماية العمال المهاجرين، إلى جانب توفير مسارات واضحة للهجرة القانونية التي تؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف القائمة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتم مواءمة دور المعاهدات الدولية والتشريعات المحلية لضمان حصول العمال المهاجرين على معاملة عادلة والوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية ومع سعي البلدان النامية إلى التعامل مع هذه التغيرات، فمن الأهمية أن تعمل الحكومات على تكييف سياساتها لدعم كل من العمالة الماهرة وتحقيق توازن وظيفي وتعزيز الحماية الاجتماعية. وتشير الدراسات إلى أنه في حين تساهم أشكال العمل الجديدة في النمو الاقتصادي، فإنها تؤدي أيضاً إلى عدم الاستقرار وعدم اليقين داخل سوق العمل. وبالتالي لابد من تصميم السياسات لحماية العمال الضعفاء المنخرطين في وظائف غير قياسية، ويضل إنفاذ قانون العمل قضية بالغة الأهمية، حيث تعمل التمويلات والموارد غير الكافية في كثير من الأحيان على الحد من حماية العمال المهاجرين ومن الممكن أن تعمل الآليات الفعّالة، مثل التمثيل النقابي، على تعزيز مراقبة ظروف العمل وفرض الامتثال لمعايير العمل، وبالتالي حماية حقوق العمال المهاجرين.

المصادر والمراجع:

الكتب العربية:

١- أحمد مبارك سالم، كثافة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون وأثرها في سياسات التوطين ,ط١، مملكة البحرين, دار الثقافة, ٢٠١٤

٢- مظفر جابر الراوي، أثر التشريعات في تنظيم العمالة الأجنبية والحد من البطالة، دراسة في ضوء التشريعين الأردني والجزائري، جامعة عمان الأهلية، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١١.

٣- عبد الرحمن. أ. عبدة العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧

الكتب الانكليزية:

1- Gordon H. Hanson, Immigration and the U.S. Economy: Labor-Market Impacts, Illegal Entry, and Policy Choices, University of Michigan and NBER,2021.

2- Christophe Albert, Albrecht Glitz, Labor Market Competition and the Assimilation of Immigrants, IZA – Institute of Labor Economics,2021

3- obert J. Flanagan, Labor Standards and International Competitive Advantage, in INTERNATIONAL LABOUR STANDARDS: GLOBALIZATION, TRADE AND PUBLIC POLICY (Robert J. Flanagan & William B. Gould, eds.2003).

4- Busse et al., Foreign Direct Investment and Labour Rights: A Panel Analysis of Bilateral FDI Flows, APPLIED ECON.LETTERS, (2011).

البحوث العربية:

١- محمد جواد عبدالصمد, حقوق والتزامات العمال تزايد في العراق وفقا لقانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥: مقارنة دراسة, ص٢-٣: عنوان القانون : قانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ قانون العمل العراقي |رقم العدد : ٤٣٨٦| تاريخ العدد :٠٩-١١-٢٠١٥،ص١-٨٨, متاح على الموقع : https://www.researchgate.net/publication/375769132

٢- بسمة. ر. ع.، نقص المعدات في العراق ,الأسباب والآثار، دراسة ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة اوروك، المجلد الثامن، العدد ٣، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠١٥ .

٣- رندا طلال حسن, اطار دور العمالة الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية – العراق انموذجاً, مجلة كلية الإمام الكاظم , المجلد (٨), العدد١, ٢٠٢٤.

٤- رجاء خضير عبود موسى الربيعي ، الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية للمدة من (٢٠٠٧-٢٠١٢) . مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية والمالية ، مجلد ١٥,عدد ١ ، ٢٠١٥.

٥- بان علي حسين المشهداني ,العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي التحديات والحلول)، مركز دراسات ٤ البصرة والخليج العربي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٢ ,٢٠١٣.

البحوث الانكليزية:

1- Leqaa Shaker Abood, Salam Abdul Rahman, Foreign Employment and its Impact on Human Resource, Int. J Sup. Chain. Mgt Vol. 8, No. 1, February 2019.

2- Alvaro Santos, Labor Flexibility, Legal Reform and Economic Development, vol,50 on L. p,43.

3- Ran Abramitzky, Leah Platt Boustan, and Katherine Eriksson. A nation of immigrants: Assimila-tion and economic outcomes in the age of mass migration, Journal of Political Economy, vol3,on12.

4-Yann Algan, Christian Dustmann, Albrecht Glitz, and Alan Manning. The economic situation of first and second-generation immigrants in France, Germany, and the United Kingdom. Economic Journal, F4–F30, 2010.

5- Benoit Dostie, Jiang Li, David Card, and Daniel Parent. Employer policies and the immi-grant–native earnings gap. Journal of Econometrics,vol3,on,(2):544–567, 2023. ISSN 0304-4076.

6- Amy Kathryn Brown, Bagdad bound: forced labor of third-country nationals in iron ,Rutgers law review ,vol6,on2,2022.

7- Howard J. Shatz, Louay Constant, Improving the Mongolian Labor Market and Enhancing Opportunities for Youth, Published by: RAND Corporation, 2024 ,vol2,on4,p63

8- Mária Balgová and Hannah Illing, Job Displacement and Migrant Labor Market Assimilation, IZA - Institute of Labor Economics, , vol 23,on5, p1-2, https://about.jstor.org/terms.

المقالات الانكليزية واوراق العمل المنشورة :

1. Keith Mascus, Should Core Labour Standards Be Imposed Through International Trade Policy? (World Bank,Working Paper No. 1817, 1997 - http://elibrary.worldbank.org/doi/pdf/10.1596/1813-9450-1817 .

2. Diego Martin, Jop Market FRICTIONS IN IRAQ EMPLOYERS AND JOBSEEKERS'March 2024p 121, , https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo/legalcode
3. Iraq Labour Force Survey Statistical Organization (CSO), Kurdistan Region Statistics Office (KRSO) and International Labour Organization ,First published , 2022 .
4. Olof °Aslund, Cristina Bratu, Stefano Lombardi, and Anna Thoresson. Firm productivity and immigrant-native earnings disparity. Working Paper 14960, Institute of Labor Economics (IZA),2021.
5. Jodi Agustí- Panareda, Labor Protection and Investment Regulation, The University of Arizona, Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=2841929.